Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أو على العكس من ذلك ، ويسمّى : الشّكل الرّابع ،
أو على المحمولية فيهما ، ويسمّى : الشّكل الثّاني ،
أو على الموضوعيّة فيهما ، ويسمّى : الشّكل الثّالث»[1] .

قال المفسّر : كلّ أمرين يحاول الذّهن أن ينسب أحدهما إلى الآخر نسبة المحمول إلى الموضوع ، فإمّا أن يكون اتّصاف أحدهما بالآخر أوّليًّا عند الذّهن لا يحتاج إلى اكتساب ، أو لا[2] يكون كذلك .

فإن كان الأوّل ، فهو خارج عن بحثنا الآن ، لأنّ القياس إنّما يدخل في الأمور التي ليست بأوّلية الثّبوت ، وللحصول على الموضوعات[3] .

وإن كان الثّاني ، فلا بدّ حينئذ – إذا أردنا استعلام حال المحمول عند الموضوع – من واسطة يتطرّق بها إلى ذلك ، خارجة عنهما ؛ لأنّه لو كانت هما أو أحدهما[4] ، لكان القسم الأوّل الذي قلنا : «إنّنا الآن باحثون في غيره» .

وتلك الواسطة لا بدّ أن تكون لها نسبة إلى كلّ واحد منهما ؛ لأنّهما – إن لم يكن [الأمر][5] كذلك – لم يكن بأن يتطرّق بها إلى ثبوت هذا لهذا ؛ ونفيه عنه بأولى من أن يتطرّق بها إلى ثبوت شيء آخر لشيء ، أو نفيه عنه .

فثبت أنّه لا بدّ من واسطة لها نسبة إلى الموضوع والمحمول . وتلك النّسبة تنقسم بحسب العقل إلى أربعة أقسام ؛ وذلك لأنّ تلك الواسطة إذا أضيفت تارة إلى هذا ، وتارة إلى هذا ، حصل من إضافتها إليهما مقدّمتان ؛ فإمّا أن تكون تلك الواسطة :

[39ظ] 1 – محمولة في المقدّمة الأولى ، موضوعة في المقدّمة الثّانية ؛

---

1 انظر : (أ) : 3ظ ، (ل) : 7ظ .
2 الأصل : فلا يكون .
3 الأصل : للموضوعات .
4 الأصل : احداهما .
5 لعلّ مثل هذه الكلمة سقط سهوًا من الأصل .